الجيش الليبي يستعيد السيطرة على موانئ نفطية

طرابلس / متابعات :

أعلن الجيش الليبي أنه بسط سيطرته على ميناءي زويتينة والحريقة شرق البلاد، تنفيذا للاتفاق الذي تم التوصل اليه مع المجلس السياسي لإقليم برقة الذي يغلق أبرز الموانئ النفطية في شرق البلاد منذ 9 أشهر.

وتوصلت السلطات الليبية ودعاة النظام الفدرالي في ليبيا مساء الأحد الماضي إلى اتفاق على فتح اثنين من أربعة موانئ نفطية مقفلة منذ يوليو الماضي.

وقال المتحدث باسم رئاسة الأركان العقيد علي الشيخي إن حراس المنشآت النفطية التابعين لرئيس الأركان سيطروا على الميناءين اللذين ينتجان معا قرابة 210 آلاف برميل من النفط يوميا.

وكان مسلحون انفصاليون يغلقون المنشآت النفطية منذ يوليو الماضي في شرق البلاد، ما أعاق تصدير النفط الليبي وخفض الإنتاج إلى أقل من 250 ألف برميل يوميا من أصل 1,5 مليون برميل قبل 2011.

واتفق الطرفان على مهلة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع للتوصل الى اتفاق نهائي يسمح برفع الحصار عن الميناءين الآخرين: رأس لنوف (200 الف برميل يوميا) والسدرة (350 الف برميل يوميا).

وقال العقيد الشيخي إن مجموعة إبراهيم جضران رئيس مجلس برقة تعهدت بعدم الدخول مجددا الى ميناء الحريقة أو إغلاقه.

ولم يعرف إن كانت المجموعة ستبقى في ميناء زويتينة أم ستغادره.

وقال مسؤول في ميناء الحريقة عبدالوهاب سالم عمران إن النشاط سيستأنف في الميناء بداية الأسبوع المقبل، اي الاحد، عندما تنهي شركة النفط الوطنية حالة القوة القاهرة التي فرضتها في أغسطس على الموانئ المغلقة بالقوة.

وتتيح القوة القاهرة إعفاء الشركة من مسؤولية عدم الإيفاء بعقود تسليم النفط.

وجضران من مجموعات الثوار التي قاتلت قوات معمر القذافي وكان رئيسا لحرس المنشآت النفطية في منطقة الهلال النفطي وانشق هو ومجموعته عن الحكومة المؤقتة المركزية بسبب ما قالوا إنه سرقة للنفط وبيعه بدون وحدات قياس.

وأغلقوا إثر ذلك حقول النفط والموانئ الرئيسية في البلاد والتي يقع معظمها في الشرق منذ يوليو 2013، قبل أن يعلنوا في أغسطس عن تشكيل مجلس سياسي لإقليم برقة ليطالبوا من خلاله بقيام نظام فدرالي في ليبيا وأعلنوا عن حكومة اتحادية من طرف واحد.

تفجيرات في العراق وتبادل الاتهامات بقطع مياه الفرات

بغداد / متابعات :

قتل نحو ثلاثين شخصا وأصيب أكثر من ثمانين في سلسلة تفجيرات هزت العاصمة العراقية بغداد ومحافظة واسط بالتزامن مع الذكرى الحادية عشرة لاحتلال بغداد، في حين تستمر عمليات الجيش العراقي في محافظة الأنبار وسط تبادل للاتهامات بقطع مياه نهر الفرات.

وقالت مصادر أمنية عراقية إن 16 شخصا على الأقل قتلوا وأصيب ما يزيد على ستين آخرين في أكثر من عشرة تفجيرات في مناطق متفرقة من بغداد وحدها.

وفي الكوت جنوبي بغداد قتل خمسة أشخاص وأصيب ثلاثون آخرون في أربعة تفجيرات بسيارات ملغومة في مناطق متفرقة.

وإلى الشمال من بغداد قتل شخصان الأربعاء وأصيب ثلاثة آخرون في هجمات متفرقة في مدينة كركوك، حسب مصادر في الجيش والشرطة العراقية.

وتتزامن أعمال العنف -التي لم تتبنّها أي جهة- مع اقتراب الانتخابات التشريعية التي من المقرر أن تنظم في 30 أبريل الجاري.

يشار إلى أن العراق يشهد منذ نحو عام تزايدا في أعمال العنف -التي غالبا تستهدف رجال أمن وعسكريين- وقد قتل فيها أكثر من 2400 منذ بداية العام الجاري، وفقا لإحصائية وكالة الصحافة الفرنسية.

وعلى صعيد العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش في محافظة الأنبار منذ أواخر العام الماضي، قالت مصادر إن مسلحي العشائر فرضوا سيطرتهم على المجمع الحكومي في الرمادي بعد معارك عنيفة مع قوات الحكومة اوقعت عشرات القتلى والجرحى من الطرفين.

وقبل ذلك قتل مدنيان وأصيب ثمانية بينهم طفلان في قصف عشوائي بالمدافع والطائرات على مدينة الفلوجة.

وأفادت مصادر في الفلوجة بأن القصف تركز على حيي الجولان والرصافي شمال المدينة والرسالة وجبيل جنوب غربي المدينة ونزال وسط المدينة.

كما شهدت الأطراف الشرقية والجنوبية للمدينة تبادلا لإطلاق النار بين مسلحي العشائر وأرتال عسكرية تحمل أسلحة وعتادا ومؤنا كانت في طريقها إلى مدينة الرمادي قادمة من معسكر طارق شرق الفلوجة.

من جهة أخرى، قالت مصادر إن القوات العراقية المتمركزة بمعسكري طارق والمزرعة قصفت وبعنف بالمدفعية الثقيلة أحياء عدة من مدينة الفلوجة، مضيفة أن القصف أدى إلى اشتعال النيران بعدد من المنازل.

من جانبها، أعلنت قناة «التغيير» الفضائية العراقية مقتل أحد مصوّريها بقذيفة هاون سقطت على منزله بحي الجمهورية وسط مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار.

وبينما تقول الحكومة إنها تشن حملة على من تصفهم بالإرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأنبار، يؤكد عشائر المحافظة أن المسلحين هم من العشائر ويقومون بدور الحماية والدفاع عن النفس، وفق تعبيرهم.

من ناحية أخرى، اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي من وصفهم بالإرهابيين بقطع مياه نهر الفرات عن محافظات الجنوب، وهدد بحسم الوضع في الفلوجة عسكريا.

أما مسلحو العشائر فردوا أن المالكي يختلق الذرائع لاستباحة الفلوجة واتهموه بمعاقبة مدن الأنبار بقطع مياه الفرات عنها عبر تخزينها في بحيرة سد حديثة أو بتحويلها إلى بحيرة الحبانية.

تخوف تونسي من خرق الدستور وتأجيل الانتخابات

تونس / متابعات :

يشرع المجلس الوطني التأسيسي التونسي نهاية الأسبوع الجاري في مناقشة فصول القانون الانتخابي. وعلمت «العربية.نت» من مصادر مطلعة داخل المجلس أن كل الكتل عاقدة العزم على المصادقة على هذا القانون خلال شهر أبريل الجاري.

وقال شفيق صرصار، رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات «إن المجلس مطالب بالتسريع بالمصادقة على القانون الذي سينظم الانتخابات، حتى تتمكن الهيئة من الدخول الجدي في الإعداد لها، بما يمكن من إجرائها قبل موعدها السنة الجارية».

وأشار صرصار إلى «أن عدم إجراء الانتخابات خلال سنة 2014 يعتبر خرقا ً للدستور وللقانون باعتبار أن الأحكام الانتقالية في الدستور نصت على تنظيم الانتخابات خلال السنة الحالية في أقصى حد».

يشار إلى أن تأخر الموافقة على القانون الانتخابي يعود إلى وجود جدل يتصل بدعوة بعض الأحزاب إلى ضرورة منع قيادات حزب التجمع الحاكم في عهد بن علي من الترشح للانتخابات، على غرار ما تم العمل به في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

إلا أن تلك الدعوة تلقى رفضاً من قبل الأحزاب الرئيسية وخاصة حركة النهضة الإسلامية وحزب حركة نداء تونس، التي يتزعمها الباجي قائد السبسي، الذي صرح في وقت سابق بأنه ضد الإقصاء وهو في رأيه «عقاب جماعي لا يمكن القبول به، لاسيما أن المنع يتم عبر القضاء وليس من خلال قانون».

وأضاف السبسي «أن الانتخابات لن تتم إذا ما وقع التنصيص على إقصاء التجمعيين والدساترة»، وهو تصريح رأى فيه بعض قيادات المعارضة تهديدا بإفشال المسار الانتقالي.

وفي ذات السياق، قال رئيس حركة «النهضة» راشد الغنوشي في أكثر من مناسبة، إنه يرفض رفضاً قاطعاً إقرار الفصل 15 من القانون الانتخابي المتعلق بالإقصاء السياسي.

وفي تعليقه على الجدل الدائر حول مستقبل الانتخابات، أكد المحلل السياسي عادل «أن الطبقة السياسية في تونس مطالبة بالعمل على إنجاز الانتخابات خلال نهاية السنة الجارية، من أجل إنهاء الفترة الانتقالية عبر انتخاب حكومة لها كامل الصلاحيات ولها التفويض والشرعية الشعبية لإنجاز إصلاحات يتوقف عليها مستقبل البلد واستقراره السياسي والأمني».

وأضاف الشاوش «أن تأجيل الانتخابات من شأنه أن يساهم في تمديد المرحلة الانتقالية، كما أنه سيكون مدخلاً لمخالفة ما جاء في الدستور».

تعز : برعاية دولة رئيس الوزراء
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
تُطلق مشروع الشراكة مع القطاع الخاص

حرصا على أهمية الربط بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي تنفذ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورشة العمل الأولى لمشروع الشراكة مع القطاع الخاص برعاية دولة رئيس الوزراء الأستاذ/محمد سالم باسندوة بعنوان"الأسس والمبادئ للشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي" خلال الفترة ١٢ - ١٣ ابريل ٢٠١٤م في محافظة تعز ويشارك فيها (٥٠) مشاركاً من جامعتي تعز واب والمراكز البحثية والجامعات الأهلية.

الراعي الرئيسي
الشريك الإقتصادي
الشريك المساهم